التطورات الاقتصادية
خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

إعداد

الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء

جمادى الثاني ١٤٣٤هـ/مايو ٢٠١٣م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣

ثانياً: السياسة النقدية ٤

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٤

٣-١ الودائع المصرفية ٤

٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية ٥

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٨

٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ٩

٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٩

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ٩

خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٠

سادساً: صناديق الاستثمار ١١

سابعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول ٢٠١٣م ١٢

ثامناً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول ٢٠١٣م ١٣

أولاً: التطورات النقدية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٤ في المئة (٣٣,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٢٧,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٤ في المئة (٨٣,٧ مليار ريال) في الربع السابق، كذلك سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م نمواً سنوياً نسبته ١٢,٣ في المئة (١٥٦,٦ مليار ريال).

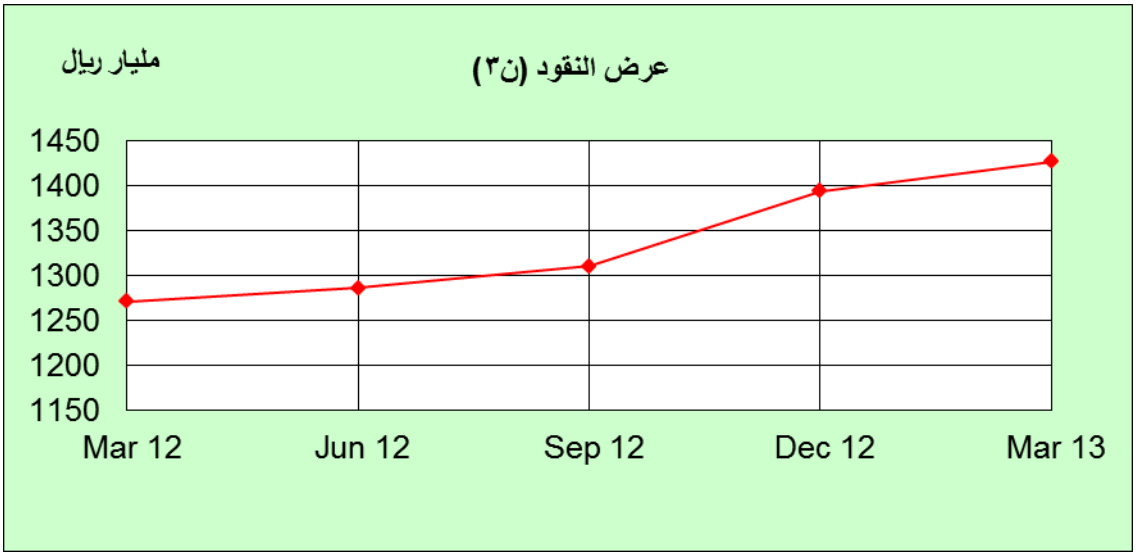

وبتحليل عناصر عرض النقود (ن٣) خلال الربع الأول ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن١) بنسبة ٦,١ في المئة (٥٣,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٤١ مليار ريال أو ما نسبته ٦٦,٠ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة (٦٤,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٦ في المئة (١٤٠,٨ مليار ريال)، أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م نسبته ٣,٤ في المئة (٤١,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٢٥٣مليار ريال أو ما نسبته ٨٧,٨ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٥ في المئة (٩٤,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل عرض النقود (ن٢) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٢ في المئة (١٤٥,٨ مليار ريال).

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وذلك من خلال متابعة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وتطورات السيولة النقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، وبلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٤٣ مليون ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ٣٣ مليون ريال في الربع السابق، وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٩٧,٩٢٢ مليون ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ ٩١,٧٢٤ مليون ريال في الربع السابق.

واستقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) على ذات المعدل في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م حيث بلغت ٠,٩٩ في المئة، مقارنة بنسبة ١,٠ في المئة في الربع السابق، وأصبح الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور لصالح الريال ليبلغ ٧٠ نقطة أساس في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ٦٩ نقطة في نهاية الربع السابق، وبالنسبة لسعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار فقد استمر عند سعره الرسمي ٣,٧٥ في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٥ في المئة (٣١,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٢٩١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (٨٠,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٥ في المئة (١٤٤ مليار ريال)، وبلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ما نسبته ٩٠,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٩٠,٤ في المئة في نهاية الربع السابق.

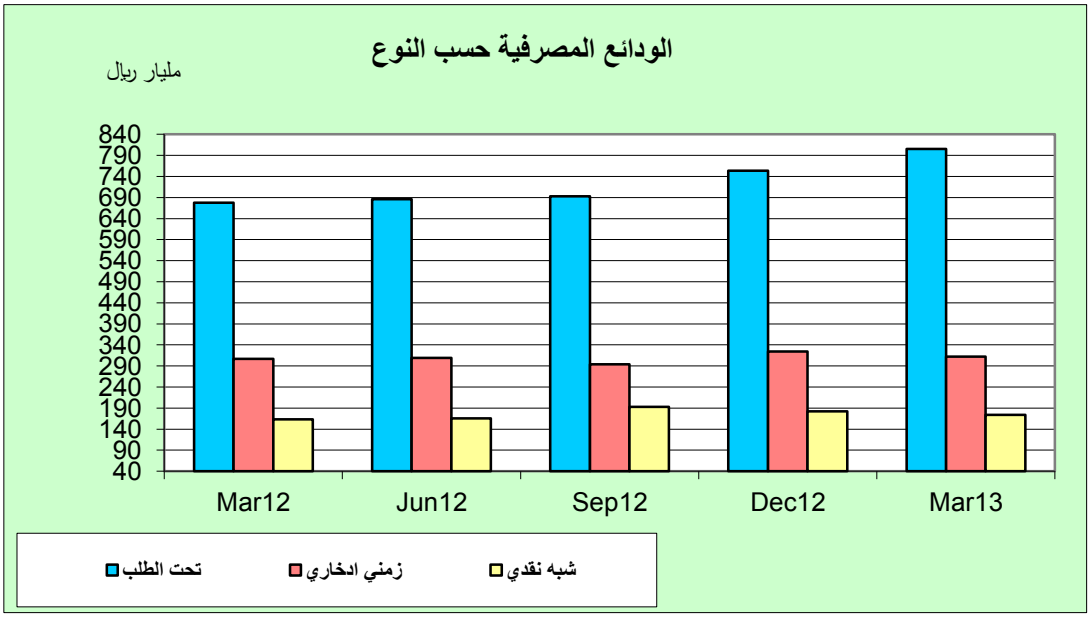

وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٧ في المئة (٥١,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ٨٠٥,٦ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٨ في المئة (٦١,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,٨ في المئة (١٢,٣ مليار ريال) لتبلغ ٣١٢,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٤ في المئة (٣٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وانخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٤,٤ في المئة (٨,١ مليار ريال) لتبلغ ١٧٤,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٦ في المئة (١٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وبنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩ في المئة (١٢٨,٢ مليار ريال)، وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٧ في المئة (٥,١ مليار ريال)، وكذلك حققت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٦ في المئة (١٠,٧ مليار ريال).

٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص و الحكومي (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,٢ في المئة (٧٥,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٢٩٥,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة (٤٠,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً

سنوياً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م نسبته ١٥,٣ في المئة (١٧٢,١ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والحكومي ١٠٠,٢ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٩٦,٨ في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,٥ في المئة (٣٥,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٠٣٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٣٣,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م نسبته ١٥,١ في المئة (١٣٥,٥ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م نحو ٨٠,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٩,٣ في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٨,١ في المئة (٣٩,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٦٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٦,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٣ في المئة (٣٦,٥ مليار ريال)، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاع الحكومي وشبه الحكومي إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م حوالي ٢٠,٢ في المئة، مقارنة بنسبة ١٧,٥ في المئة في نهاية الربع السابق.

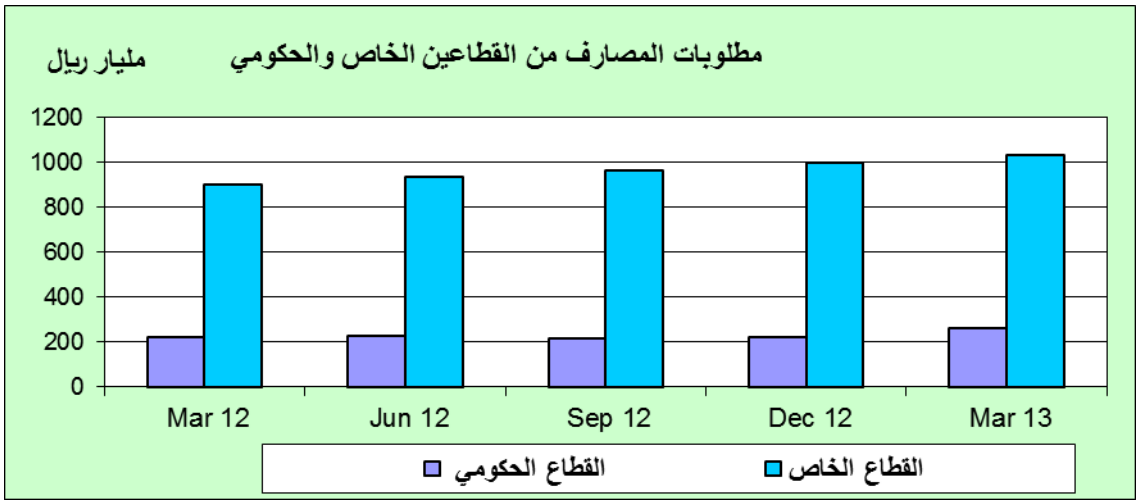

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (القطاع الخاص والعام) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٣,٢ في المئة (١٧,١ مليار ريال) ليبلغ ٥٥٣,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبة ٣,٤ في المئة (١٩,١ مليار ريال) في الربع السابق ، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ١٠,٩ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال) ليبلغ ٢٩١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٠ في المئة (١٩,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما انخفض الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٣,١ في المئة (٦,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٩٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٥,٣ في المئة (٢٦,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٠ في المئة (٣٩,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٣٩,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة (٢٦,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٨ في المئة (١٤٢,١ مليار ريال)، وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ١٥,٩ في المئة (٦,٣ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١٥,١ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولقطاعات أخرى بنسبة ٦,٥ في المئة (٢٤,٠ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٥,٩ في المئة (٧,٤ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٣,٤ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٣,١ في المئة (٦,٥ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، بينما انخفض الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٥,٣ في المئة (٤,٠ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٤,٣ في المئة (١,٦ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٢,٨ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ٠,٥ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢١١,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض بنسبة ٧,٣ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٧ في المئة (٦ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ١١,٩ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٢,٣ في المئة في نهاية الربع السابق.

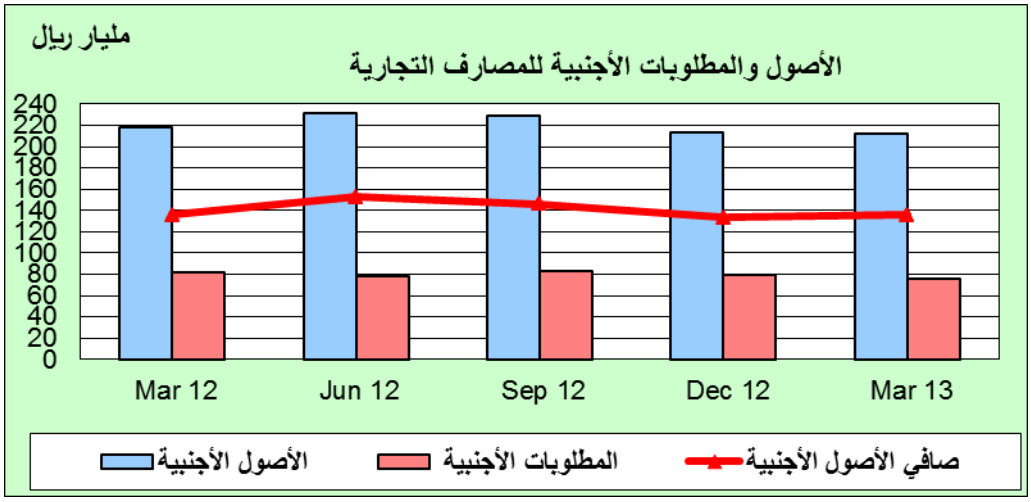

وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ٤,٤ في المئة (٣,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٥,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٨ في المئة (٤,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، و سجل انخفاضا سنوياً نسبته ٧,٠ في المئة (٥,٧ مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة ٤,٣ في المئة من إجمالي المطلوبات للمصارف التجارية مقارنة بنسبة ٤,٦ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٨ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ ١٣٥,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبة ٨,٧ في المئة (١,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٢,١ في المئة (٢٥,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٤,٧ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة في الربع السابق، وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م حوالي ١٨,٢ في المئة، مقارنة بنسبة ١٦,٦ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٨,٦ في المئة (١٨,٥ مليار ريال)، وبلغت أرباح المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م حوالي ٩,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ٧,٥ مليار ريال خلال الربع السابق أي بارتفاع نسبته ٢٣,٨ في المئة (١,٨ مليار ريال)، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,١ في المئة (٠,٠١ مليار ريال).

وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٧١١ فرعاً وبنسبة نمو بلغت ٠,٩ في المئة (١٥ فرعاً)، مقارنةً بعدد ١٦٩٦ فرعاً في نهاية الربع السابق.

٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م حوالي ١٧٧٢,٢ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٣٨ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٠ في المئة (٨٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق إجمالي الموجودات والمطلوبات بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٠ في المئة (١٧٦,٣ مليار ريال).

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

تبين الإحصاءات أن مجموع قيمة عمليات نظام سريع في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بلغ ١٨٥٤٨,٧ مليار ريال (أي ٤٩٤٦,٢ مليار دولار أمريكي تقريباً)، من خلال ١,٨ مليون رسالة تحتوي ما مجموعه ١٣,٤ مليون حوالة عبر نظام "سريع"، وبلغ مجموع قيمة المدفوعات المفردة ١٧٤٥٩,١ مليار

ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٣٥٩,٩ مليار ريال[١]، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٠٦٧,٩ مليار ريال أي بارتفاع نسبته ٨,٧ في المئة عن الربع المقابل من العام السابق، وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٧٤٧٣,٦ مليار ريال.

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م ما يقارب ٣٤٠ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٦٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م نحو ٦٩,٢ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٣٥,١ مليار ريال، كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٣٠٠٣ جهازاً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م، وبلغ عدد البطاقات المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٦,٥ مليون بطاقة، فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م أكثر من ٩٤,٩ ألف جهاز.

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الأول من عام ٢٠١٣م فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٨ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٣٥,٨مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٦ مليون شيك خلال تلك الفترة بقيمة إجمالية بلغت ١٦٨,٦ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ٢٣٤,٨ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٧,٢ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٨ في المئة ليبلغ ٧١٢٥,٧ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٦ في المئة في الربع السابق، في حين حقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٠ في المئة، ارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٠,٠ في المئة ليبلغ حوالي ١٣,٣ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٨,٧ في المئة في الربع السابق، في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة سنوياً بنسبة ٥٨,٣ في المئة، وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٧,٩ في المئة لتبلغ نحو ٣٦٨,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٥,٥ في المئة في الربع السابق، في حين حققت انخفاضاً سنوياً نسبة ٤٦,٢ في المئة.

---

[١] تشمل مجموع مدفوعات العملاء وما بين المصارف

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,٧ في المئة لتبلغ ١٤٥٢ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه بنسبة ٢,٠ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٧ في المئة، وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١٨,٥ في المئة ليبلغ حوالي ٩,٢ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٧ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٢,٠ في المئة.

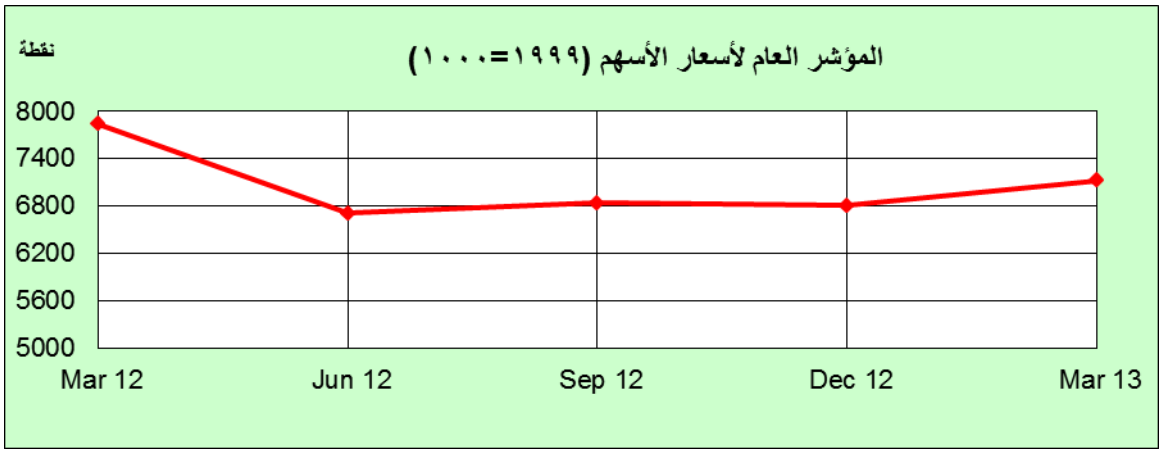

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,١ في المئة (٤,٥ مليار ريال) ليبلغ ٩٢,٥ مليار ريال ، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة (٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفع سنوياً بنسبة ٢,٥ في المئة (٢,٣ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ٠,٦ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م ليبلغ ٧٠,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٤ في المئة (١,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,١ في المئة (١,٥ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية ارتفاعاً نسبته ٢٢,٢ في المئة (٤,١ مليار ريال) في الربع

الأول من عام ٢٠١٣م لتبلغ ٢٢,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٣ في المئة (١,٠مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,٢ في المئة (٣,٨ مليار ريال).

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٧ في المئة (٤٧٦٠ مشترك) ليبلغ ٢٧٠,٨ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٤ في المئة (٤٠٣٠ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٤ في المئة (١٨٤٣٩ مشترك)، أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فلم يطرأ تغيير على عدد الصناديق البالغة ٢٤٠ صندوقاً في الربع الأول من عام ٢٠١٣م، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (صندوق) في الربع السابق.

سابعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

أصدرت المؤسسة العديد من التعاميم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م:

- تعميم المؤسسة رقم ٢٥٤٠٨ وتاريخ ٢٠١٣/١/٨م الموافق ١٤٣٤/٢/٢٦هـ بشأن معالجة الملاحظات المتعلقة بتطبيق نظام مكافحة غسل الأموال.
- تعميم المؤسسة رقم ٢٦٣٤٧ وتاريخ ٢٠١٣/١/١٠م الموافق ١٤٣٤/٢/٢٨هـ بشأن الوثائق الاستشارية- التعديلات على إطار بازل للتورق.
- تعميم المؤسسة رقم ٣٢٥٥٦ وتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤م الموافق ١٤٣٤/٣/١٢هـ بشأن العائد الاحترازي عن المعلومات المتعلقة بالقروض الاستهلاكية.
- تعميم المؤسسة رقم ٣٣٣٣٠ وتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧م الموافق ١٤٣٤/٣/١٥هـ بشأن تحسين الشفافية في سوق المشتقات المالية السعودي.
- تعميم المؤسسة رقم ٣٦٤٤٢ وتاريخ ٢٠١٣/٢/٢م الموافق ١٤٣٤/٣/٢١هـ بشأن قواعد إدارة مخاطر الائتمان.
- تعميم المؤسسة رقم ٤٧٦٨٧ وتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥م الموافق ١٤٣٤/٤/١٥هـ بشأن وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية النهائية بعنوان " مبادئ لضمان فعالية جمع بيانات المخاطر والإبلاغ عنها ".

- تعميم المؤسسة رقم ٥٢٠٢١ وتاريخ ٢٠١٣/٣/٦م الموافق ١٤٣٤/٤/٢٤هـ بشأن التعليمات على ضوابط الرقابة الداخلية للمصارف.
- تعميم المؤسسة رقم ٥٥٨٨٣ وتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤م الموافق ١٤٣٤/٥/٢هـ بشأن إيقاف التعامل بنظام خيار التمويل بالقسط المتزايد.
- تعميم المؤسسة رقم ٥٦٤٠٧ وتاريخ ٢٠١٣/٣/١٦م الموافق ١٤٣٤/٥/٤هـ بشأن البيان الصحفي للجنة بازل للرقابة المصرفية في ١٥ فبراير ٢٠١٣ والمتعلق بتوجيهاتها النهائية بخصوص إدارة المخاطر المرتبطة بتسويات عمليات الصرف الأجنبية.
- تعميم المؤسسة رقم ٥٨٣١٦ وتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩م الموافق ١٤٣٤/٥/٧هـ بشأن مسودة ساما للبيان الاحترازي المتعلق بمتابعة معيار بازل III لمعدلات السيولة المعتمد على تعديل يناير ٢٠١٣ على معدل تغطية السيولة.
- تعميم المؤسسة رقم ٥٩٢٦١ وتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٣م الموافق١٤٣٤/٥/١١هـ بشأن معلومات العملاء الصادرة عن الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
- تعميم المؤسسة رقم ٦٢٧٥٣ وتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١م الموافق ١٤٣٤/٥/١٩هـ بشأن الوثيقة التشاورية الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإطار الرقابي حول قياس الانكشافات الكبيرة والحد منها.

ثامناً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٤/٣/١٦هـ الموافق ٢٠١٣/١/٢٨م بالموافقة على النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٤/٤/١هـ الموافق ٢٠١٣/٢/١١م بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة قابضة لتطوير واستثمار المباني التراثية المملوكة للدولة في الإيواء والضيافة التراثية.